نتائج الدراسات

أفادت الدراسة العلمية لمعطيات تقنيات هندسة الإنجاب والوراثة مدى تأثيرها البالغ فى نسق القيم الاجتماعية ، وبصفة خاصة تلك القيم التى تصون الذات الإنسانية من العبث فى مقوماتها الأساسية ، وتضمن لها تفردها ، وفى نفس الوقت تمايز أفرادها وراثياً ، كما أفادت تباين قدرات الشعوب فى تحمل صدمات هذه التقنيات باختلاف المستوى الثقافى الذى تتمتع به .

وفى ضوء هذه النتيجة المحورية للبحث توصلنا إلى عدة نتائج تتعلق أولاً بالمواقف الأخلاقية تجاه تطبيق تقنيات علوم الأحياء الطبية على الجنس البشرى ، وثانياً الأحكام الشرعية لهذه التقنيات وثالثاً طريقة إدارة العلاقة بين مكتسبات العلوم الأساسية وبين ركائز العلوم الإنسانية أو الاجتماعية العاكسة للقيم ، ورابعاً مدى القبول الاجتماعى لهذه التقنيات وخامسا تنظيمها القانونى ، ونزيد هذه النتائج إيضاحاً فيما يلى :

١ - الأخلاق الدينية المسيحية :

توصل الباحث إلى حصر اتجاهات الأخلاق الدينية السائدة فى الدول المتقدمة علمياً والتى شهدت التطورات التى أصابت حزمة العلوم المنخرطة فيما يسمى بتقنيات الأحياء (البيوتكنولوجى) شاملة علمى الأجنة والوراثة ، وقد تبين من دراسة هذه الاتجاهات ما يلى:

أ – إن مبادئ الديانة المسيحية وإن كانت ثابتة وأبدية فى أصل وضعها إلا أن التعبير عنها يتطلب ، فى عالم متغير ، تطويرها ، وهذا هو ما يتطلبه العلم حتى تتمشى المعتقدات الدينية مع حقائق الأشياء .

ب – أوحت متطلبات الحياة العملية لأصحاب النظريات الأخلاقية ذات الاتجاه الغائى بفكرة إمكانية استبدال المبدأ الأخلاقى بغيره مما عساه أن يُوصل أصحاب الشأن إلى غايتهم. وما دامت مبادئ الأخلاق مجرد ضابط من ضوابط المعرفة ، فمن الطبيعى أنه كلما تغيرت المعارف لزم تعديل مبادئ ضبطها ، وعلى هذا الأساس تتقبل بعض الاتجاهات الأخلاقية السائدة فى الغرب تطبيق تقنيات الإنجاب الحديثة على الإنسان مع أنها كانت تُعتبر مخالفة لمبدأ أصلى قوامه محدودية قدرة الإنسان بالقياس لقدرة خالقه . ويُقال

تبريراً لذلك أنه إذا أدى الالتزام بسلم القيم الاجتماعية القائم إلى حرمان الناس من الاستفادة بنتائج التقنيات الحديثة ، فإنه يفقد بذلك سبب وجوده ويتعين من ثم تطويره.

جـ - يجب أن نُدخل فى الاعتبار ، عند محاولة البحث عن مصفاة الأخلاق الدينية ترشيداً لمكتسبات العلم الحديث ، المستوى الثقافى لدى الشعب المعين ومدى قبوله التغيير والتبديل فى سلم القيم الاجتماعية السائدة لديه .

٢ - الأحكام الشرعية لهندسة الإنجاب :

توصل الباحث إلى استنباط الحكم الشرعى لتقنيات هندسة الإنجاب ، وما يتصل بها من التعديل فى الحقيبة الوراثية البشرية ، والآثار الوضعية لتطبيقها على الجنس البشرى ، وقد تراوح الحكم التكليفى بين الحل والحرمة بحسب المسألة محل البحث على التفصيل الذى سنعرضه بعد قليل .

- تضمن البحث بياناً بالقواعد الكلية المستمدة من مصادر الشريعة ، وهو ما يقدم إطاراً عاماً يُستعان به فى بحث ما يُستحدث فى مجال العلوم الأساسية والتطبيقية إذا ما أُريد تطبيقه على الجنس البشرى . وهذا هو فى الواقع أحد مفردات المنهج الذى اعتمدناه والقائم على الارتفاع بالجزئيات إلى مستوى الكليات ، الأمر الذى يطلبه أهل الاختصاص بالفتيا .

- وقد انتهينا إلى عدة نتائج فيما يتعلق بالأحكام التكليفية والوضعية لهندسة الإنجاب والوراثة نعرضها فيما يلى :

أ - شرعية الإخصاب الصناعى الذاتى بين زوجين بشروط محددة أهمها تحقق الضرورة الموجبة .

ب - حرمة الإخصاب الصناعى ذى العنصر الأجنبى فى كل أساليبه بما فيه استخدام رحم أجنبى عن الزوجين ولو كان الرحم المُستخدم هو رحم زوجة أخرى لصاحب المنى .

جـ – رعاية لمصلحة وليد الإخصاب الصناعي ذى العنصر الأجنبى ، فإن نسبه يثبت من جهة الأمومة لصاحبة البويضة إذا كانت هى ذاتها صاحبة الرحم ، أما إذا اختلفتا وقدرنا أن الوليد يتصل بهما بصلتين متعادلتين فى القوة والأثر (صلة الدم بالنسبة لصاحبة البويضة وصلة الرحم بالنسبة لصاحبة الرحم) وهما صلتان يقف عليهما معاً النسب الصحيح الكامل ، أقول إذا قدرنا ذلك فإن نسب الوليد يثبت لأيهما وفقاً لما وقع عليه الاتفاق ، وإلا أثبت القاضى النسب للمرأة التى يُقدر أنها الأقدر على تقديم رعاية أفضل للوليد .

د – حرمة زراعة أعضاء التكاثر .

هـ – يجوز عند الضرورة علاج الخلل الوراثى أو العيب فى الموروثات (الجينات) داخل الشفرة الوراثية فى اللقيحة البشرية (الناتجة عن اندماج البويضة بالمنى) وذلك إذا اقتصر الأمر على مجرد تعديل وضعها لتأخذ مكانها الصحيح ، أما استبدال الموروثات بغيرها من مصدر أجنبى فهو غير جائز .

و – يكشف العلم كل يوم ، حكمة الخالق فى تشريعاته ، وهو بحكمته رتب أمور خلقه بأحكام شرعية قطعية الثبوت والدلالة مثل أحكام الزواج والنسب ، تحقق مصالحهم ، ولا يجوز الخروج عليها أو تعديلها ، وبالتالى تحرم كل وسيلة مؤدية إلى مخالفة هذه الأحكام الشرعية ، ولكن إذا كان النص يحتمل أكثر من معنى وأبان التقدم العلمى عن حقيقة معينة فيجب تفسير النص على المعنى الذى يتسق مع هذه الحقيقة .

٣ - طريقة إدارة البحث فى موضوع مُركب الطبيعة :

لقد توصلنا إلى متطلبات إدارة العلاقة بين مكتسبات العلوم الأساسية والتطبيقية (سواء فى مجال البحث أو فى ميدان التطبيق) وبين العلوم الإنسانية العاكسة للقيم الاجتماعية (وبصفة خاصة الدين والأخلاق والقانون) ، وهى العلوم التى تُصدر أحكاماً قيمية أو تقويمية على هذه المكتسبات وتقترح الضوابط التى يحتمها المستوى الثقافى السائد فى المجتمع ، وانتهى الباحث فى هذا الصدد إلى النتائج الآتية :

أ – توصل الباحث ، فيما يتعلق بمدى قبول الأخلاق الدينية لمكتسبات التقدم العلمى فى مجال علوم الأحياء والوراثة والأجنة ، إلى حتمية توافر حد أدنى لدى الباحث من الاختصاص المُركب فى هذه العلوم مجتمعة ، فإن لم يتيسر ذلك فينبغى العمل على إقامة تعاون بين العلماء المتخصصين فى العلوم الكونية وفى العلوم الشرعية لتبادل المعلومات وإجراء المناقشات . وربما دفعنا هذا المقتضى إلى إبراز أهمية تكوين فقهاء متخصصين فى العلوم الكونية ، وتظهر فائدة تلاقح الأفكار هكذا فى وقوع الحكم الشرعى على محله الصحيح ، إذ يلزم قبل إصدار الحكم القيمى (الضابط) ، مما يتعلق بحدود المشروعية على مكتسبات العلوم الكونية (خاصة ما يتعلق منها بالتحكم فى الذات الآدمية) ، يلزم معرفة المرتكزات العلمية لمثل هذا الحكم ، وهذا ما تقتضيه على أية حال قاعدة منهجية قوامها أن حكم الشىء فرع تصوره ، كما أن هذا هو الذى يجلب ، فى النهاية ، الاطمئنان إلى صحة الحكم .

ب – يجب أن يكون من بين أهداف الربط بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية فى مجال تقنيات الأحياء الطبية (الوراثة والأجنة) تعميق قيمة الإنسان (إنسانية الإنسان) لدى دارسى العلوم الطبيعية والأساسية من جانب وتزويد دارسى العلوم الإنسانية بنظرة علمية لتمكنهم من التعامل مع مشكلات الحياة اليومية معاملة موضوعية .

جـ – قبول استخدام علوم الأحياء الطبية فى البلاد الإسلامية يقتضى احترام منهج النظر العلمى الحديث القائم على التجربة والمشاهدة ، ما دام لا يُصادم ديناً ولا يُوهن إنسانية الإنسان .

٤ - ترقية الوعى الثقافى :

تتطلب قدرتنا ، أو إن شئت قل رغبتنا ، على استيعاب أساليب هندسة الإنجاب والوراثة، الوعى بأسباب التقدم التقنى ومتطلباته وآثاره ومحاولة تطويعها لإشباع حاجاتنا الأساسية وفق نظام علمى مدروس للأولويات تحتل فيه القيم الثابتة بوحى من السماء مرتبتها المتميزة وتتكيف فى سلمه القيم الأخرى بحسب ما يُمليه صالح الإنسان ، كما تتوقف هذه القدرة

على الفصل بين الحكم المُنزل والقيم الموروثة عن السلف التى تسبب ، دون داع من الدين، صراعاً مع الحاجات الإنسانية المشروعة .

٥ - التنظيم القانونى :

يقع على الدولة مسئولية استخدام أساليب وتقنيات الأحياء الطبية بما يخدم حقوق الفرد ويحفظ متطلبات المجتمع . ومن المرغوب فيه تحقيقاً لهذه الغاية جمع أصحاب الفكر فى مجال علوم الحياة ومشتقاتها وميدان العلوم الاجتماعية ، كالدين والقانون ، فى إطار تنظيمى يبحث فيه عن نقطة التوازن بين قيم المجتمع ومُكتسبات العلم التى تخدم المصالح المادية للإنسان ، ليأتى دور القانون بعد ذلك مُكرسا ما تقتضيه الأولويات فى سلم القيم الاجتماعية ومبيناً حدود ما هو جائز من الأعمال المحققة لمصلحة الإنسان المادية ، وذلك دون إخلال بما هو ثابت ثبوتاً قطعياً فى الدين .